



مملكة البحرين

إفادة للفريق العامل - المراجعة الدورية الشاملة  
الدورة 27 من لمعات اعمجم UPR

التسليم 22 سبتمبر 2016

التسليم من جمعية المعلمين البحرينية : التمييز في التعليم

جمعية المعلمين البحرينية تعمل على رعاية مصالح المعلمين والمهنة وتعزيز  
مكانة المعلم الاجتماعية والاقتصادية ودعم مسيرة التعليم والارتقاء بالمواطن  
البحريني.

الأستاذة جليلة السلطان جوال: +97336595325

البريد الالكتروني: j\_al\_salman@yahoo.com

## خلفية :

1. يتناول هذا التقرير المبسط مجموعة عناوين تتحدث عن التمييز الطائفي الذي تقوم به السلطات البحرينية في السلك التربوي والتعليمي، وذلك وفقاً لما تمكنا من رصده خلال الفترة من 2012 - مارس 2016 لحظة كتابة هذا التقرير.
2. فعلى الرغم من أن الباب الثاني من البند (ثانياً) من ميثاق العمل والوطني ينص على المساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص، وأن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. إلا أن الممارسات التي تقوم بها السلطة على أرض الواقع لا تدلل على ذلك، بل إن السلوكيات القائمة تمعن في تمييز فئة عن فئة أخرى.

## أولاً : التمييز في المناصب العليا التربوية والتعليمية:

3. في السنوات الخمس الأخيرة وبالتحديد منذ فبراير من العام 2011 زادت وزارة التربية والتعليم في البحرين من مستوى التمييز المذهبي بنسبة كبيرة وبصورة واضحة في المناصب التربوية والتعليمية العليا، ولم يعد تمييزها خافياً على أحد في البلاد، فلو أستعرضنا المناصب العليا والأسماء التي تشغلها، سينكشف لنا حجم التمييز المذهبي الواسع في مناصب وزارة التربية والتعليم العليا بكل وضوح، والإقصاء المفضوح للغالبية العظمى للكوادر التربوية والتعليمية المنتمية للمذهب الشيعي عن مواقع إتخاذ القرار، والدليل من موقع الوزارة الرسمي الذي لا يمكن لأحد إنكاره أو التشكيك فيه.

## ثانياً : التمييز المناهج الدراسية :

4. نص قانون التعليم لسنة 2005 في البند الأول من المادة الثالثة، أن من أهداف التعليم "ترسيخ العقيدة الإسلامية وتأكيد دورها في تكامل شخصية الفرد، وتماسك الأسرة ووحدة المجتمع وتعاونه وإبراز دور الإسلام كمنهج شامل للحياة وصلاحيته لكل زمان ومكان وقدرته على مسايرة متطلبات العصر." كما نصت المادة (7) (ب) من الدستور البحريني أنه "ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية والوطنية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه، كما يُعنى فيها جميعاً بتقوية شخصية المواطن واعتزازه بعرويته.
5. وبالنظر إلى الواقع المحلي، فإن نسبة المواطنين الشيعة في البحرين تزيد عن 65%، ومن الطبيعي تكون نسبة الطلبة والطالبات الشيعة في مدارس البلد هي الأكبر بين العدد الكلي لطلبة البحرين، ومن غير الطبيعي أن لا يكون لمذهبهم أي وجود فقهي أو عقائدي في مناهج التربية الإسلامية وليس لها وجود تاريخي في المناهج التاريخية التي تدرس في المدارس والجامعات البحرينية بنسبة تصل إلى صفر في المئة، ويجبرون الطلبة والطالبات الشيعة على دراسة المناهج الدينية وفق المذاهب السنية، ومن دون أن يكون لهم الحق في إبداء رأي مذهبهم في بعض القضايا الفقهية والعقائدية والتاريخية، وإذا ما حاولوا تبيان رأي مذهبهم يتهموا بإثارة النعرات الطائفية ويتعرضون إلى المحاسبة الشديدة، وهذا السلوك يراد منه فصل الطلبة والطالبات الشيعة عن أخوانهم وأخواتهم الطلبة والطالبات السنة، عقائدياً وفقهياً وتاريخياً وثقافياً ونفسياً، ومنع إطلاع الطلبة والطالبات البحرينيين السنة على الثقافة الشيعية بصورة ممنهجة، كما يخلق حالة من الانقسام لدى الطالب بين واقعه وبين ما يدرسه. وتعمدت وزارة التربية والتعليم في إقصاء الكوادر التربوية والتعليمية الشيعية وعدم إشراكهم في تأليف المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية والجامعية، كاللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم

والرياضيات والمواد الاجتماعية والتربية الإسلامية ، كل ممارسات وزارة التربية والتعليم في مجال التأليف ومحتويات المناهج الإسلامية والتاريخية تدل دلالة واضحة على ترسيخ التمييز الطائفي ، المجرم في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان .

#### ثالثا: التمييز في التوظيف :

6. وقد نص البند (أ) المادة (13) من الدستور البحريني، أنه "لكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه" والبند (ب) من نفس المادة "تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه" والبند (أ) من المادة (16) من الدستور "الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولّى الأجنبي إلا في الأحوال التي يبينها القانون" في حين نص الدستور البحريني في مادته الرابعة على أن " العدل أساس الحكم" وأكد على مبدأ " تكافؤ الفرص بذات المادة.
7. بينما أفادت تقارير وزارة التربية والتعليم التي أصدرتها في بداية العام الدراسي 2016 / 2017 ، إلى وجود 1573 عاطلا تروبويا ( جميعهم من الطائفة الشيعية ) ، وقد جاء في إجابة وزير التربية والتعليم على السؤال النيابي أن 3110 تم توظيفهم من المتطوعين غير المؤهلين تروبويا وتعليميا ، بعيدا عن معايير التوظيف التي تطبقها على العاطلين التروبيين الجامعيين الشيعة ، وفي نفس الوقت قالت في تصريح لها أنها قامت بتوظيف أجانب ، وهم الآن حسب تصريحات الوزارة يمثلون 20 % من عدد القطاع التعليمي الكلي الذي يصل عدده إلى 23 ألف موظفا ، مع وجود قرابة 1800 عاطل تروبويا.

#### رابعا : التمييز في الترقيات :

8. ونص البند (ب) من المادة (16) من الدستور "المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون" والمادة (14) من قانون الخدمة المدنية "تكون ترقية الموظف على أساس الجدارة بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة الديوان، ويضع الديوان نظاما للترقية يتضمن ضوابط الجدارة وحقوق الموظف المرقى وفقا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية."
9. في حين تعلن وزارة التربية والتعليم عن مسابقات الترقية ، فيتقدم لها المئات من المعلمين الشيعة ، ويجتاز منهم المئات كل خطوات المسابقات ، ولكنهم يبعدوا عن الترقيات من ذكر الأسباب ، فإذا طلبوا من الوزارة ممارسة الشفافية في هذا المجال ، لا تستجيب لطلبهم وتتجاهلهم تماما ، وقد تكررت هذه المشكلة طوال الخمس سنوات الأخيرة . عندما تغيب الشفافية في الترقيات والتوظيف بمؤسسة التعليم فإن ذلك يؤشر على التمييز ، وعندما يتم تثقيب المدرسين من مناصب الى مناصب أخرى أقل ، فإن ذلك يؤشر على التمييز ، ولا احد يستطيع أن يقول أن ذلك غير تمييز ، ويبقى عنوان التمييز بارزاً و لم تثبت الوزارة من خلال ممارساتها ضد الشيعة عكس ذلك.

#### خامسا: التمييز في البعثات الدراسية :

10. وفي شأن البعثات، فقد نص البند (1) من المادة الخامسة من قانون التعليم إلى " إتاحة الفرص التعليمية لكل فرد لتنمية استعداداته وقدراته ومهاراته لتحقيق ذاته وتطوير حياته ومجتمعه" والبند (10) من نفس المادة " تنويع الفرص التعليمية وفقاً للاحتياجات الفردية المتنوعة للطلبة ورعاية الطلبة الموهوبين والمتفوقين وإثراء خبراتهم والإهتمام بالتأخرين دراسياً وذوي الاحتياجات الخاصة بمتابعة تقدمهم ودمج القادرين منهم في التعليم"
11. في العام 2011، وللمرة الأولى منذ سنوات، رفضت وزارة التربية والتعليم في البحرين نشر نتائج توزيع البعثات الجامعية في الصحف المحلية، وحصرت معرفة النتيجة على الطلاب، كل طالب على حده، بإدخال رقمه

السري، إلى موقع الوزارة على الإنترنت. 2011، هو العام الذي شهد انطلاق الاحتجاجات السياسية 14 فبراير، وحملة القمع الدمويّة ضدّها. جاء هذا القرار هو الآخر ضمن هذه الحملة، بل ضمن رؤية استراتيجية استندت بشكل واضح ومباشر على مؤامرة تقرير البندر، في محاولة لتسريع كل خطتها التي وضعت قبل 2006. استمرّت المؤامرة 5 سنوات، والنتيجة آلاف الطلاب الذين إما استنزفت أموال أهاليهم، أو تهجّروا، أو درسوا ما لا يرغبون فيه ثم فشلوا، أو تأخّروا في الدراسة، أو تركوها كلياً! لقد تحطّم مستقبل عديدين منهم، وصار ظلاماً! في هذا العام 2015، عدد الذين لم يحصلوا على أي من رغباتهم الثلاث الأولى، من طلاب لوحة الشرف، بل من الطلاب الذي تزيد معدّلاتهم عن 99%، بلغ حداً مجنوناً، أثار ثائرة الناس! بعضهم حتّى لم يحصل على أي بعثة: مجرد منحة دراسية مقدارها 400 دينار (1058 دولار) لا تغطي 10% من تكاليف الدراسة في أي جامعة! (مرفق 1)

سادسا : معهد البحرين مثالا بارزا للتمييز الطائفي عند وزارة التربية والتعليم :

12. نص البند (1) من المادة (17) من قانون الخدمة المدنية " يجوز بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة الديوان نقل الموظف أو نديه أو إعارته أو إيفاده في مهمة رسمية وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية، على ألا يكون النقل أو الندب لوظيفة درجتها أقل من الوظيفة التي يشغلها.
13. في حين مارست وزارة التربية والتعليم ضد الموظفين بمعهد البحرين للتدريب سياسة التمييز الطائفي الواضح، عبر نقل 70 موظفاً شيعياً إلى المدارس، وإحلال موظفين متدربين مكانهم من الطائفة السنية الكريمة
14. وكذلك مارست التهميش الحاصل للموظفين في مواقع عملهم الجديدة وتجريدهم من مهمات ووظائفهم، فضلاً عن التصرفات الاستفزازية من إدارة المعهد من خلال مرافقة حارس أمن معهم أثناء مراجعتهم،
15. وتم استبعادهم من الترقيات والمميزات في الدرجة الوظيفية، بعد استبعاد نخبة أكاديمية ذات كفاءات عالية، وقد خاطبوا الجهات المعنية للتدخل في حل مشكلتهم وإنهاء معاناتهم.
16. ورفع الموظفون رسالة شكوى إلى لجنة التظلمات بوزارة التربية والتعليم، وأهم ما جاء فيها أن «قرار النقل جاء مخالفاً لنص المادة (17) من المرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بإصدار قانون الخدمة المدنية، والتي تنص على أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة الديوان نقل الموظف أو نديه أو إعارته أو إيفاده في مهمة رسمية وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية، على ألا يكون النقل أو الندب لوظيفة درجتها أقل من الوظيفة التي يشغلها.» واعتبر الموظفون أن «قرار النقل إلى الوظيفة الجديدة هو أقل من الوظيفة التي كانوا يشغلونها في معهد البحرين للتدريب، فضلاً عن أنها لا تتناسب والمؤهلات وسنوات الخبرة.»

17. لقد عمدت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ بعض القرارات والإجراءات على الموظفين الشيعة، بسبب تعبيرهم عن آرائهم، الذي كفله لهم الدستور وميثاق العمل الوطني، والمواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين، مما انعكس سلبياً بصورة مباشرة على برامج المعهد التدريبية، وما زال وضعهم الوظيفي معلقاً منذ عام 2011.

دراسة مقارنة خلال 5 أعوام تكشف: 2015 هو الأعلى في نسبة التمييز الطائفي في توزيع البعثات الدراسية للمتفوقين

18. كشفت الدراسة أن العام 2015 شهد أعلى مستوى للتمييز في البعثات على أساس طائفي فاحش، وذلك بناء على دراسة مقارنة مع الأعوام السابقة الخمسة أعدها الفريق، وهي الأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 و2015.

وأكد في دراسته على أن التمييز المتصاعد الذي تتخذه السلطة ضد المتميزين والطلبة المتفوقين يمثل طعنة في مستقبل الوطن فهؤلاء هم بناء الوطن وكوادره، وإذا كان التمييز يمارس معهم بهذا الحجم مع تميزهم وجهودهم الواضحة فكيف بالأخرين من شباب البحرين ومواطنيها الذين يمارس التمييز ضدهم في الوظائف والفرص التعليمية والترقي والتطور المهني وفي كل الخدمات. وأشار الفريق إلى أنه أجرى دراسة مقارنة على الطلبة الذين تتراوح معدلات التراكمية بين 95%-99% في الأعوام الخمسة الدراسية الماضية بالنسبة إلى توزيع البعثات الرغبات الدراسية، فكانت النتيجة وجود تمييز طائفي بحجم مهول.

19. أولاً: في العام 2011-2012 أجريت الدراسة على 166 طالب وطالبة، فكانت النتيجة كالتالي:

- حرمان 21% من المتفوقين من البعثة
- حصول 18% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
- حصول 4% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
- حصول 7% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
- حرمان 49% من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية
- حرمان 1% منهم من البعثة والمنحة الدراسية

20. ثانياً: في العام 2012-2013 أجريت الدراسة على 101 طالب وطالبة، فكانت النتيجة كالتالي:

- حرمان 25% من الطلبة والطالبات من البعثة
- حصول 7% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
- حصول 3% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
- حصول 9% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
- حرمان 54% منهم من الرغبات الأولى الثلاث الدراسية

21. ثالثاً: في العام 2013-2014 أجريت الدراسة على 108 طالب وطالبة

- حرمان 10% منهم من البعثة
  - حصول 30% منهم على إحدى الرغبات الثلاث الدراسية
  - حرمان 60% منهم من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية
22. رابعاً: في العام 2014-2015 أجريت الدراسة على 109 طالب وطالبة

- حرمان 8% منهم من البعثة
- حصول 17% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
- حصول 6% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
- حصول 8% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
- حرمان 61% منهم من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية
- حرمان من الرغبات الثلاث الأولى
- حرمان من البعثة

23. خامساً: في العام 2015-2016 أجريت الدراسة على 146 طالب وطالبة تتراوح معدلاتهم التراكمية بين

95%-99.2%، فكانت النتيجة كالتالي:

- حرمان 33.6% من البعثة
  - حصول 17.8% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
  - حصول 0.7% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
  - حصول 4.1% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
  - حرمان 77.4% منهم من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية
24. وأوضحت الدراسة أن العام 2015 – 2016 هو الأكثر تمييزاً من بين الخمسة الأعوام الدراسية الماضية في توزيع البعثات الدراسية، وتبين أن التمييز الطائفي حرم 127 طالب وطالبة من البعثات الدراسية من مجمل عدد الطلبة (630) في الخمسة الأعوام الماضية، وحرم 387 طالب وطالبة من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية.
25. وكانت دراسة أعدها الفريق للعام الجاري 2015 بينت أن 34% من أعلى الطلبة المتفوقين حرموا من البعثات، وشملت الدراسة 146 طالباً ممن معدلاتهم تفوق 95% وتبين أن نسبة من حرموا من الرغبة الأولى 82%، وتساءلت عن مصير 228 بعثة في التخصصات الطبية في ظل حرمان الكثير من الطلبة من رغباتهم في دراسة هذه التخصصات..

- جليلة عبد الجليل حسن، صاحبة الترتيب الحادي عشر مكرر على البحرين، الأولى على مدرستها، والحاصلة على معدل 99.2%، لن تدرس الطب. مع أن الوزارة أعطت زميلاتها الثلاث، التي اشتركن معها في ذات الترتيب (الحادي عشر)، بعثات لدراسة الطب في جامعة الخليج العربي والكلية الإيرلندية للجراحين!
- جليلة هي الحالة الثانية من نوعها في نفس العائلة. قبل عامين حرمت أختها من الحصول على بعثة الطب أيضا، واضطر أهلها لتدريسها على حسابهم الخاص.
- وبخلاف الطالبة المتفوقة فاطمة محمد علي، والتي نشرت قصتها في تقرير مقفل، لم تحصل شريكها في المركز السابع عشر على لوحة الشرف، زينب السيد محمد مهدي، على بعثة الطب هي الأخرى!
- مصطفى، ابن المعتقل محمد علي رضي، أحد الرموز الـ14، ابتعث بداية إلى السجن! نشرنا كيف ذهب مرفوع الرأس، ليسلم نفسه إلى مركز الشرطة حاملا شهادة تفوقه، كي يقضي ما تبقى له من عقوبة (انتقام)، بعد أن أدين بـ"التجمهر"، وحكم بالسجن 3 أشهر. اختار مصطفى أن يدخل سجنه في شهر رمضان الماضي، لكي يحافظ على كل ما تبقى من أمل في اللحاق بالدراسة الجامعية.
- مصطفى المتفوق بنسبة 98.8%، والذي كان مرشحا لبعثات ولي العهد، اضطر مرتين: مرة حين دخل السجن بشهادة تفوقه، والمرة الأخرى حين حرمته الوزارة من رغبته الأولى (دراسة الطب)، رغم أنه السابع على البحرين من الذكور، ورغم أن الوزارة خصصت 11 بعثة طب لطلاب المدارس الحكومية (الذكور)!
- لم يقف الأمر عند المدارس الحكومية: اثنان من أرفع الطلاب المتفوقين في المدارس الخاصة، حاصلان على معدل 99.9%، لم يحصلوا على الرغبة الأولى: بعثة الطب. في مقابل كل هؤلاء، التي تؤكد الأرقام، والشواغر، والمعايير التعليمية، أنهم هم المستحقون لبعثات الطب، حصل 3 طلاب معدلاتهم هي: 94%، 93%، و 90%، على بعثات لدراسة الطب!
- طالبة نسبتها 97.7% لم تحصل على رغبته الأولى لدراسة الهندسة، بينما أعطيت زميلتها الحاصلة على نسبة 94% ذات البعثة، التي لم تكن رغبته الأولى!
- يؤكد مسح أجرته جهة مستقلة أن حوالي 77% من الطلاب الشيعة الذين تفوق معدلاتهم الـ 95%، لم يحصلوا على رغبتهم الدراسية في البعثات! لم يكن بعيدا ذلك العام، الذي افتخرت فيه الوزارة بأنها منحت كل هؤلاء رغبتهم الأولى.
- في حين كشفت برقية ويكليكليس، كيف يتم ابتعاث طلاب بحرينيين إلى دول الخليج، السعودية على سبيل المثال: تبعث سفارة المنامة إلى وزارة الخارجية السعودية رسالة تؤكد فيها أن الطالب المرشح هو من عائلة سنية معروفة!

- ومن الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم حيال الموظفين ومن دون سابق إنذار: «في 9 فبراير/ شباط 2014 وأثناء خروج العديد من الموظفين الشيعة من المعهد يستوقفهم حارس الأمن ويبلغهم أنهم آخر يوم لهم في المعهد، إذ إن هناك قراراً صادراً عن وزارة التربية بنقلهم لحدى المدارس، من دون أيسحوا لهم أخذ أعراضهم الشخصية الموجودة في مكاتبهم، بالإضافة إلى بعض المستندات والمبالغ المالية التابعة للطلبة، وكان أحدهم في إجازة رسمية، وانيطت مهمات عمله إلى إحدى الآسيويات فضلاً عن تغيير الرقم السري لمكتبه، والغريب أنه تم انتداب عدد من المتدربين وإحلالهم مكان الموظفين السابقين، ويقدر عددهم بـ70 موظفاً من جهتها، وأفاد موظف آخر بأن «المتدربين يحصلون على المميزات والزيادة في الراتب، على رغم قلة الكفاءة والخبرة، كما أن الهيكل الوظيفي مجهول،.»
- من جانب الموظفين، قالت موظف ثالثة: «كنت أعمل في قسم اللغة الانجليزية، إلا أنه تم نقلي إلى قسم حديث ومهمش منذ أكثر من سنتين، بالإضافة إلى أن المكتب لا تتوفر فيه نافذة أو مكيف، وكأني في سجن، ما سبب لي أمراضاً.»
- وتابعت «جاء قرار الوزارة بنقلي إلى إحدى المدارس بوظيفة فني إداري، إلا أن مهمات العمل التي أقوم بها لا تتوافق مع المسمى الوظيفي، فضلاً عن أن مصيرنا مجهول في وزارة التربية والتعليم، إذ لا يوجد نظام الدخول والانصراف، ولا تمتلك الوزارة أية بيانات لنا من ناحية التقييم أو ما شابه ذلك، وهو ما شكل ضغطاً نفسياً على الموظفين.»
- من جانب آخر، انتقدت موظفة رابعة تعاطي وزارة التربية والتعليم، وقالت: «بدلاً من تكريمي على سنوات الخبرة التي أمتلكها والتي تفوق 4 سنوات متواصلة في مشروع تأهيل وتوظيف الخريجين الجامعيين بوزارة العمل وإخلاصي في خدمة الوطن، حيث كانت تعمل في جهتين حكوميتين وتبذل قصارى جهدها، إذ حصلت طوال سنوات خبرتي على درجة امتياز من خلال 3 مدراء تسلموا إدارة القسم، إلا أن الوزارة لم تضع ذلك في الحسبان، وعمدت إلى نقلي لمدرسة لقتل خبرتي في مجال المحاسبة.»
- وتابعت «عند ذهابنا لاستلام القرار من الوزارة في قسم الموارد البشرية بالمنامة، اعترضت على المسمى الوظيفي وهو فني حاسب آلي بإحدى المدارس، إلا أنهم أبلغوني بأن أراجع رئيس التخطيط والقوى العاملة بالموارد البشرية، وأبلغني الأخير أنه سينظر في الدرجة الوظيفية التي كنت عليها، والشاغر الموجود في أي مدرسة بغض النظر عن المؤهل العلمي أو منطقة السكن، علماً أن تخصصي لا يتفق وطبيعة الوظيفة التي أنيط بها.»
- وأضافت «بعد أن كانت تمتلك سنوات خبرة في مجال المحاسبة وإعداد القوائم المالية وإفقال الحسابات للمشروع لكل عام، ينتهي بها المطاف لأن يقتصر عملها في الوظيفة الجديدة بالمدرسة على الكتابة وتثبيت البرامج في الحاسب الآلي.»